العدد (2192) السنة الثامنة - السبت (16) تموز 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

تـنـفـيـذ حـكـم الإعـــــدام بـحـق وطـبـــان وسـبـعـاوي

بغداد /المدى وكالات

أعلنت وزارة العدل العراقية أمس، الجمعة، أن تنفيذ حكم الإعدام بحق خمسة من مسؤولي النظام السابق بينهم أخوان غير شقيقين لصدام حسين تسلمتهم من القوات الأمريكية سينفذ في غضون شهر.

وقال المتحدث باسم الوزارة حيدر السعدي إن حكم الإعدام سينفذ بحق خمسة من مسؤولي النظام السابق بينهم أخوان غير شقيقين لصدام حسين في غضون شهر، بعد مصادقة رئاسة الجمهورية على الحكم خلال خمسة أيام.

وبحسب السعدي فإن الخمسة مسؤولين هم وطبان وسبعاوي إبراهيم الحسن (أخوا صدام حسين غير الشقيقين)، وسلطان هاشم احمد (وزير الدفاع الأسبق)، وحسين رشيد (ضابط رفيع المستوى)، وعزيز النومان (مسؤول رفيع المستوى في حزب البعث.من جانبها أعلنت وزارة العدل العراقية، الجمعة، عن استلام سجن الكرخ المركزي كروبر سابقاً من القوات الأميركية ضمن بنود الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن، مؤكدة أنه تم استلام غالبية النزلاء ضمنهم خمسة من أركان النظام السابق الذين تمت المصادقة على أحكام الإعدام الصادرة بحقهم.

وقال وزير العدل حسن الشمري في بيان صحافي صدر امس، وتلقت المدى نسخة منه، "إن "وزارة العدل تسلمت إدارة سجن كروبر وجميع النزلاء البالغ عددهم ١٩٦، باستثناء عشرة نزلاء لحين اكتمال أوراقهم التحقيقية"، مبيناً أن "من بين النزلاء خمسة من أزلام النظام المباد وهم كل من سبعاوي إبراهيم، وسلطان هاشم، ووطبان إبراهيم، وحسين رشيد، وصالح النومان الذين صدرت بحقهم أحكام قضائية بالإعدام مصدقة من الهيئة التمييزية".

وأضاف الشمري أن "الوزارة تسلمت غالبية قاعات السجن من الجانب الأميركي في ١٥ تشرين الأول ٢٠١٠"، مبيناً أنها "استكملت عملية استلام المتبقي من قاعات السجن وإدارته أمس الاول الخميس".

ولفت وزير العدل أن "القوات الأميركية شرعت ببناء سجن الكرخ المركزي عام ٢٠٠٦"، مؤكداً أنه "من بين السجون التي تتوفر فيها معايير حقوق الإنسان، كما هو مجهز بأحدث أساليب المراقبة الحديثة وتبلغ طاقته الاستيعابية ٣٥٠٠ نزيل".

وكانت وزارة العدل العراقية أعلنت، في الـ٢٣ من حزيران الماضي، أنها ستستلم أكثر من مئتي معتقل في سجن كروبر من القوات الأميركية منتصف شهر تموز الحالي، وأكدت أنها هيأت المكان والتحصينات الأمنية والجوانب التي تتطلبها قضايا إيداع النزلاء.

وكان مصدر في وزارة العدل أكد، في العاشر من كانون الثاني الماضي، أن دائرة الإصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل، أبرمت اتفاقاً مع الجانب الأميركي يتم بموجبه تولي الوزارة مسؤولية إدارة الجزء الثاني من سجن كروبر قرب مطار بغداد قريباً، مشيراً أن دائرة الإصلاح وضعت الاستعدادات لاستلام ملفات أكثر من ٢٠٠ معتقل مع إدارة الجزء الثاني المتبقي تحت مسؤولية الجانب الأميركي. وأعلنت وزارة العدل العراقية، منتصف شهر تموز من العام الماضي ٢٠١٠، عن تسلمها مسؤولية إدارة الجزء الأول من سجن كروبر من القوات الأميركية التي نقل بموجبها ١٥٠٠ موقوف إلى رعاية الحكومة العراقية، فيما أشارت إلى أن نحو ٢٠٠ معتقل من ضمنهم ثمانية من مسؤولي النظام السابق سيبقون تحت الحماية الأميركية داخل السجن نفسه.

وشهد الجزء الثاني من سجن كروبر الخاضع لسلطة القوات الأميركية هروب أربعة معتقلين وصفوا بالخطرين بعد أربعة أيام من نقل مسؤولية الجزء الأول من سجن كروبر إلى وزارة العدل.

وسلمت قيادة المعتقلات الأميركية في العراق سجني بوكا في البصرة والتاجي ببغداد إلى الحكومة العراقية في إطار اتفاقية سحب القوات الأميركية من العراق، وسبق لقيادة المعتقلات أن أعلنت، في ١٨ آذار الماضي من العام الماضي ٢٠١٠، أنها ستسلم مسؤولية إدارة سجن كروبر الذي يضم ٣١١٤ معتقلاً، إلى وزارة العدل العراقية منتصف تموز الجاري، فيما أشارت إلى أنها لن تسلم مسؤولي النظام السابق الـ٣٧ وعدداً قليلاً من المعتقلين المتهمين بالإرهاب بسبب وضعهم الخاص.

التحالف الكردستاني: من الصعب حل الأزمة السياسية الحالية بالعراق قريباً

أربيل / متابعة المدى

ذكر رئيس كتلة الائتلاف الكردستاني بمجلس النواب العراقي، انه على الرغم من استمرار الاجتماعات بين القادة العراقيين، الا أن من الصعب التوصل الى حل للأزمة السياسية الحالية بالعراق قريبا.

وقال فؤاد معصوم لوكالة (آكانيوز) للانباء "لا أعتقد إن الاجتماعات المقبلة ستسفر عن حل للأزمة السياسية الحالية بالعراق"، مشيراً الى أن "حل المشاكل بحاجة الى وقت أكثر ومن غير الممكن حسمها ببضع اجتماعات".

وأضاف معصوم انه "رغم تشكيل لجنة لبحث تفاصيل المشاكل، لكن كثرة المشاكل بين الكتل السياسية وتراكمها على بعضها، يصعب حلها".

من جانبه، قال رئيس ديوان رئاسة اقليم كردستان، فؤاد حسين، في تصريح صحفي ان "رئيس الاقليم مسعود بارزاني يجري الآن مراجعة للأوضاع الراهنة والتطورات السياسية في العراق".

وأوضح حسين ان "رئيس الاقليم على اتصال دائم مع القادة العراقيين بهدف معالجة الأزمة السياسية بالبلاد وتحديد المرشحين لمناصب الوزارات الأمنية".

وكانت الأطراف السياسية العراقية قد اجتمعت في التاسع من الشهر الجاري بمنزل الرئيس العراقي جلال طالباني، وبعد انتهاء الاجتماع أعلن طالباني في مؤتمر صحفي، ان القادة السياسيين اتفقوا على تفعيل دور اللجنة المشكلة وفق اتفاقية اربيل .

وكان مجلس النواب العراقي قد صوت في ٢١ كانون الأول/ديسمبر الماضي على منح الثقة لحكومة نوري المالكي والتي ضمت ٤٢ وزارة، في حين تولى المالكي بنفسه وزارات الداخلية والدفاع والأمن الوطني بالوكالة لحين اختيار وزراء لها.

وشكلت الحكومة العراقية على مبدأ الشراكة الوطنية، لكن المجلس الأعلى للسياسات الذي كان من المؤمل أن يترأسه علاوي، لم ير النور بعد بسبب خلافات على صلاحياته.

ولاتزال خلافات الكتل السياسية قائمة بشأن تشكيل مجلس السياسات الذي كان من المؤمل ان يترأسه إياد علاوي قبل ان يعلن تخليه عنه، فضلا عن الوزارات الأمنية التي ما تزال شاغرة بسبب الخلافات حول الأسماء المطروحة وذلك مع قرب انسحاب القوات الأميركية من البلاد في نهاية العام الحالي.

ووجهت القائمة العراقية أكثر من مرة أصابع الاتهام إلى دولة القانون بالتنصل عن تطبيق بنود اتفاق أربيل ولاسيما المتعلق منها بمجلس السياسات.

ويتبنى الكرد الذين يوصفون بأنهم "الطرف الأقل اعتراضا والأكثر انفتاحا" في العملية السياسية مبادرات عديدة لحسم الخلافات السياسية التي كان أبرزها مبادرة رئيس الإقليم مسعود بارزاني التي على أساسها تشكلت الحكومة الحالية.

نيويورك تايمز: استهداف الجنود الأمريكيين يهدد بقاء القوات في العراق

بغداد/ متابعة المدى

ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" أن الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي، أخبرت المسؤولين الأمريكيين سراً أنها تريد بقاء قوات أمريكية في العراق بعد نهاية هذا العام، وهو الموعد المقرر فيه انسحاب بقية القوات الموجودة، وأخبر الأمريكيون نظراءهم العراقيين سراً أيضا، أنهم يريدون البقاء، لكن الصحيفة تتساءل في ظل أي شروط وما الثمن الذي سيدفعه الأمريكيون الذين سيبقون هناك؟

ارتفاع في معدل القتلى بين الأمريكيين في العراق في الفترة الأخيرة، هو ما يعد نذير شؤم لما سيحدث في المستقبل إذا تم التوصل إلى اتفاق لإبقاء القوات هناك بعد موعد الانسحاب.. وبالنسبة لنفس الحكومة العراقية التي تريد بقاء الأمريكيين، فإنها تغاضت ضمنياً عن الهجمات التي تشنها الميليشيات الشيعية ضد القوات الأمريكية بفشلها في الرد بعنف على هذه الهجمات، مثلما فعلت مع الجماعات السنية مثل تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين.

ورأت الصحيفة أن عدم رغبة حكومة المالكي على كبح جماح الميليشيات أو عدم قدرتها على تحقيق ذلك، يضيف عنصراً إلى النقاش الذي تركز حتى الآن على قدرات قوات الأمن العراقية والاعتبارات السياسية الداخلية في واشنطن وبغداد، وليس على سلامة الجنود الأمريكيين.

وانتقد المسؤولون الأمريكيون إيران مراراً في الآونة الأخيرة واتهموها بتسليح الميليشيات التي تهاجم القوات الأمريكية، لكنهم لم ينبذوا بالشكل الكافي تواطؤ الحكومة العراقية.

وكان مايكل مولين رئيس هيئة الأركان المشتركة صرح الأسبوع الماضي بأن إيران تقوم مباشرة بدعم الجماعات الشيعية المتشددة التي تقتل القوات الأمريكية في العراق.

وأضاف أن أي نقاش مع الحكومة العراقية حول إبقاء القوات لعام مقبل يجب أن يتم بالتزامن مع السيطرة على إيران في هذا الصدد.وتحدثت الصحيفة عن أن النظام القضائي العراقي من العوامل التي تسبب الإحباط للأمريكيين، حيث إن هذا النظام تسوده الطائفية أيضا، حيث ضربت مثالاً على ذلك بواقعة حدثت مؤخراً في إحدى بلدات محافظة بابل، حيث قامت وحدة عسكرية أمريكية بتسليم ثلاثة من الرجال الذين كانوا يزرعون قنبلة على جانب الطريق إلى السلطات القضائية المحلية.

وكان هؤلاء الثلاثة أعضاء في حركة "كتيبة اليوم الموعود" الخاضعة لسيطرة رجل الدين الشيعي المعادي لأمريكا مقتدى الصدر. وتمت تبرئة الرجال الثلاثة بعد محاكمة استغرقت ساعتين فقط، تم فيها منع المسؤولين العسكريين الأمريكيين من الشهادة.من جانب آخر أكد القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان، امس الجمعة، أن رد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر على حديث وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا سيوفر الحجة للقوات الأميركية لاستقدام قوات إضافية والبقاء لفترة أطول في العراق، وفيما اعتبر حديث بانيتا تدخلا في الشأن الداخلي، انتقد سكوت الحكومة العراقية على ما أدلى به الوزير الأميركي.

وقال محمود عثمان في حديث لـ "السومرية نيوز"، إن "تصريحات زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر التي توعد فيها بجعل العراق مقبرة للقوات الاميركية ستتخذه واشنطن كحجة لاستقدام قوات إضافية للدفاع عن نفسها وعدم الخروج من البلاد"، مؤكدا ضرورة "عدم استخدام العنف في الوقت الحالي من اجل خروج القوات الأميركية من البلاد وفق الاتفاقية الأمنية".

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر اعتبر في بيان صدر، أمس الاول الخميس، تصريحات وزير الدفاع الأميركي الجديد ليون بانيتا، خيانة للشعب العراقي والمقاومة ونصرة للكافرين على المؤمنين في حال موافقة الحكومة العراقية عليها، وفي حين توعد بجعل البلاد مقبرة للأميركيين وإرسال جنودهم بتوابيت إلى بلدانهم، أكد أن تياره يتربص بهم الموت أو العار.

ودعا عثمان التيار الصدري إلى "عدم إعطاء حجة للجانب الأميركي للبقاء في البلاد وتنفيذ الاتفاقية الأمنية من خلال الأساليب السياسية"، مشيرا إلى أن "التهديد باستخدام العنف سيؤدي إلى نتيجة عكسية". واعتبر عثمان "تصريحات وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا غير مقبولة وغير صحيحة وتدخلا في الشأن العراقي"، منتقدا في الوقت ذاته "سكوت الحكومة العراقية تجاه تلك التصريحات وعدم تدخلها تجاه تصريحات الوزير الأميركي أو زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر".

وطالب عثمان الحكومة العراقية بـ"ضرورة إنهاء ملف القوات الأميركية في العراق واتخاذ قرار نهائي سواء بالتمديد لبقائها أو انسحابها"، لافتا إلى أن "الوضع الحالي والذي يشهد تصريحا من الجانب الأميركي وردا عليه من العراقيين سيتحول إلى ما لايحسد عليه في حال عدم الاتفاق".

وكان وزير الدفاع الأميركي الجديد ليون بانيتا أكد خلال زيارته للعراق في الـ ١٢ من تموز الحالي، أن قواتٍ بلاده تنفذ بصورة منفردة عملياتٍ عسكريةً ضد الميليشيات الشيعية في العراق، وذلك بعد مرور عام على انتهاء العمليات القتالية الأميركية بصورة رسمية.

وكانت القائمة العراقية اعتبرت على لسان المتحدث باسمها حيدر الملا في حديث صحفي ، تصريح زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بشان حديث وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا ردة فعل طبيعية، مؤكدة أن تصريحات الوزير الأميركي تمس سيادة العراق وتمثل خرقا للاتفاقية الأمنية، فيما أعربت عن أسفها لعدم صدور أي موقف رسمي من رئيس الوزراء نوري المالكي.

واعتبر التيار الصدري، الثلاثاء الماضي، استهداف القوات الأميركية داخل الأراضي العراقية أمرا مشروعا، وفي حين طالب مجلس النواب بإصدار بيان استنكار لتصريحات وزير الدفاع الأميركي، واصفا إياها بالحجج التي تستحضر أزمة جديدة.

فيما أعلنت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري، الثلاثاء الماضي عن إطلاقها حملة للمطالبة بمنع القوات الأميركية والدبلوماسيين الأميركيين من الدخول إلى مبنى مجلس النواب، مؤكدة أنها جمعت حتى الآن توقيع مئة نائب.

وأكد النائب عن ائتلاف دولة القانون وليد الحلي، في ٢٥ حزيران الماضي، أن العراق بحاجة لبقاء قوات أميركية رمزية لحماية أجوائه وكركوك ومناطق أخرى شرط موافقة مجلس النواب.في المقابل، أعلن التيار الصدري في ٢٨ حزيران الماضي، أنه سيرفض أي قرار يتخذه البرلمان بشأن التمديد للقوات الأميركية في العراق، في حين شدد القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني عدنان المفتي على ضرورة بقاء القوات الأميركية في العراق إلى ما بعد نهاية العام ٢٠١١ الحالي، على قاعدة أن الدولة العراقية ما تزال غير متكاملة، وأن غالبية كبيرة من الأحزاب السياسية تقر وتؤيد بقاء هذه القوات.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد اكد في وقت سابق ان العراق اشترى من الولايات المتحدة طائرات هيلكوبتر ودبابات وزوارق حربية وهو بصدد شراء طائرات مقاتلة اف ١٦ الامر الذي يحتاج الى بقاء مدربين أميركيين لتدريب العراقيين على استخدامها.

واضاف المالكي في حديث مع قناة "العراقية" سيذاع في وقت لاحق ان التمديد لبقاء القوات الاميركية في العراق يحتاج الى اتفاقية جديدة بين البلدين يصوت لها ثلثا أعضاء مجلس النواب البالغ عدد اعضائه ٣٢٥ نائبا لكن بقاء مدربين لايلزم هذا الاجراء.

واشار المالكي الى انه حاول خلال اجتماع قادة الكتل السياسية في منزل الرئيس جلال طالباني السبت الماضي الحصول على رأي واضح منهم حول التمديد للقوات الاميركية من عدمه بكلمة نعم او لا لكنه لم يحصل على جواب محدد الا من عدد قليل منهم. واضاف ان المسؤولين العراقيين في مجلس الامن الوطني والقيادات العسكرية أكدوا ضرورة بقاء عدد من المدربين الاميركان على استخدام الأسلحة البرية والجوية والبحرية المشتراة من الولايات المتحدة.

وأوضح ان هذا الامر يجري التعامل به مع الجانب الاميركي لانه لايحتاج الى موافقة مجلس النواب. وقال ان زيارات كبار المسؤولين الاميركيين الاخيرة للعراق اوضحت رغبة اميركية في التمديد لبقاء القوات الاميركية في العراق لما بعد نهاية العام الحالي ٢٠١١ كما هو مقرر في الاتفاقية الامنية الموقعة بين البلدين اواخر عام ٢٠٠٨.

وتشير معلومات يتداولها سياسيون عراقيون ولم تؤكدها الحكومة العراقية لحد الان ان نقاشات اميركية عراقية تجري حاليا بسرية تامة لابقاء اعداد كبيرة من افراد القوات الاميركية في العراق بحسب الفقرة الثالثة من الاتفاقية الامنية التي تنص على أن مدة استخدام الأراضي تبدأ عند تاريخ استلام مذكرة الرد وتنتهي في ٣١/كانون الاول (ديسمبر) عام ٢٠١٦ ويمكن تمديد فترة الاستخدام بعد موافقة الطرفين على ذلك. وتشير مذكرة معدة لهذا الغرض تحمل الرقم ٠٠٤٨ لعام ٢٠١١ ان الوجود الاميركي المقبل على الاراضي العراقية سيكون على الشكل الآتي:

البصرة: ويكون موقع للقنصلية المؤقتة بمساحة ٤٠،٨٢ هكتار بالقرب من مطار البصرة

وفي موقع البصرة للطيران بمساحة (١٤،٧٨) هكتار داخل مطار البصرة.

كركوك: يكون مكتب فرع السفارة بمساحة ٣٣،٨٨ هكتار بالقرب من مطار كركوك.

الموصل :يكون فرع السفارة بمساحة ٤١،٦٩ هكتار بالقرب من مطار الموصل.

وتنص الأتفاقية على أن تكون في بغداد منشأة لتدريب الشرطة بمساحة ٢٤،٩١ هكتار بالقرب من كلية الشرطة ووزارة الداخلية إضافة الى موقع بغداد للطيران بمساحة ٢٤٧،٠٧ هكتار داخل مطار بغداد وكذلك مساحة ٦١،٧ هكتار تقع داخل المنطقة الحكومية الخضراء وتكون منشأة لدعم السفارة.

وفي اقليم كردستان تكون في أربيل منشأة دعم للقنصلية هناك بمساحة ١٠٨،٥٣ هكتار بالقرب من مطار أربيل إضافة الى موقع أربيل للطيران بمساحة ٩٩،٩ هكتار داخل هذا المطار.

يذكر ان الهكتار يساوي عشرة آلاف مترمربع وأن تلك المساحات الشاسعة التي سيشغلها الأميركان ستكون مصانة ومؤمنة بموجب الاتفاقية وأن تتعهد وزارة الخارجية العراقية بتنفيذ فقرات ما ورد فيها وتمكين السفارة الاميركية الحصول عليها وتثبيتها في دوائر العقارات حتى تضمن عدم ادعاء أي جهة عراقية أو مواطن عراقي بعائدية تلك الأرض إليه.

والأسبوع الماضي أعلن السفير الأميركي في بغداد انه طلب للعام ٢٠١٢ موازنة لسفارته قدرها ٦،٢ مليارات دولار مشيرا الى اهمية هذه الاموال في المساعدة على تنمية العراق البلد الاساسي في سد الاحتياجات العالمية في مجال الطاقة. وتعتزم السفارة الاميركية في بغداد اكبر سفارة في العالم مضاعفة عدد موظفيها في ٢٠١٢ ليبلغ ١٦ ألف موظف وذلك بهدف تولي عدد من المهام الموكلة حاليا الى الجنود الاميركيين ال٥٠ ألفا الذين لا يزالون في العراق وسيغادرونه نهاية هذا العام كما هو مفترض.

وكان رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي أكد الخميس الماضي أن المجلس لم يتسلم أي تقارير أو معلومات عن جاهزية القوات العراقية مبينا أن قرار انسحاب القوات الأميركية يجب أن يكون عراقيا في تقدير مصلحة البلاد. كما أعلن التيار الصدري الثلاثاء الماضي أنه سيرفض أي قرار يتخذه البرلمان بشأن التمديد للقوات الأميركية في العراق فيما شدد القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني عدنان المفتي على ضرورة بقاء القوات الأميركية في العراق إلى ما بعد نهاية العام الحالي واعتبر أن الدولة العراقية مازالت غير متكاملة مؤكدا أن غالبية كبيرة من الأحزاب السياسية تقر وتؤيد بقاء هذه القوات.

وكانت ألقوات الاميركية المقاتلة قد انسحبت بموجب الاتفاقية الامنية بين البلدين من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران (يونيو) عام ٢٠٠٩. ومن المقرر ان تغادر القوات الاميركية وعديدها حوالى ٤٧ الف عسكري العراق آخر كانون الاول (ديسمبر) المقبل وفقا للاتفاقية الامنية الموقعة بين بغداد وواشنطن. واعلن المالكي في ايار (مايو) الماضي انه سيجتمع بالكتل السياسية لتحديد الموقف من امكان الطلب من القوات الاميركية الموجودة في البلاد منذ عام ٢٠٠٣ تمديد فترة بقائها.